

أردوغان يوظف الانقلابات لتمرير الدستور الجديد

على باباجان، الحليف السابق لأردوغان، "هذه مناورة لتجنب الحديث عن الوضع الاقتصادي، ومشكلات الفلاحين أو التجار وكذلك انتهاكات الحقوق". ويرى مراقبون أنه من خلال دعوته إلى دستور جديد سيكون المهندس الرئيسي له، ما يمكن الرئيس التركي من الالتفاف على مبادرات أخرى للإصلاح تروج لها المعارضة، التي تطالب بالعودة إلى نظام برلماني.

وقبل عامين من انتخابات 2023 العامة التي قد تكون معقدة بالنسبة له، يمكن أن يحاول أردوغان أيضا وبموجب دستور جديد، وضع نظام انتخابي يسهل إعادة انتخابه.

وقالت الخبيرة السياسية في جامعة بارد كوليدج في برلين أيسودا كولمن، إن "القاعدة الناجحة للانتخابات الحاكم في طور الذوبان"، مضيفة أنه لم يعد من المضمون بالنسبة لأردوغان أن ينال أكثر من 50 في المئة من الأصوات التي يحتاجها لكي ينتخب من الدورة الأولى في عام 2023، ولا حتى أن يتم انتخابه في الدورة الثانية.



إبراهيم قالن
نستحق دستوراً أفضل
للخضوع على التدخل
غير الديمقراطي

وأضافت "في مواجهة هذا الخطر، يمكنه أن يلجأ إلى خيار نظام بدورة واحدة، يمكن أن ينتخب فيها المرشح الذي ينال أغلبية بسيطة من الأصوات".

ويرى الباحث في أكاديمية روبرت بوش في برلين ومركز تشاتام هاوس للأبحاث في لندن غايب دالي، "إدراكاً منه أنه يسير في مسار خاسر، يبحث أردوغان عن صيغة رابحة". ويمكن أن تقوم هذه "الصيغة الرابحة" على أساس اللعب على وتر التوترات الداخلية في صفوف المعارضة، التي يمكن أن تتقاعم عبر نقاشات حول مواضيع حساسة، مثل المسألة الكردية وكيفية التعامل معها في إطار دستور جديد.

وبحسب دبلوماسي غربي فإن هدف أردوغان قد يكون "شق صفوف المعارضة عبر إغرام الأحزاب على اتخاذ موقف"، ومن ثم تصنيها إيسا على أنها "مدافعة" عن تركيا وإما "مناوئة" لها.

اختبارات كورونا مجاناً لكل أسر الطلبة في إنجلترا

وعرضت الحكومة البريطانية الأسبوع الماضي خطة بأربع مراحل لتخفيف قيود احتواء كوفيد - 19، معربة عن أملها في إمكانية عودة الحياة إلى طبيعتها بحلول أواخر يونيو.

وتبدأ الخطة التي عرضها رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون على النواب بإعادة فتح المدارس في الثامن من مارس والمتاجر غير الأساسية اعتباراً من 12 أبريل، بينما سيكون بإمكان بعض الجماهير حضور مباريات رياضية اعتباراً من 17 مايو على أمل إنهاء جميع إرشادات التباعد الاجتماعي بدءاً من 21 يونيو.

وقرر جونسون مطلع يناير إغلاقاً جديداً لمكافحة وباء كوفيد - 19 الذي أودى بحياة 120 ألف شخص في بريطانيا وجعل المستشفيات على شفير أزمة.

وبعدما بات ممكناً ملاحظة آثار حملة التلقيح مع انخفاض أعداد الإصابات وحالات الاستشفاء والوفيات، تعززت الحكومة البريطانية تخفيف قيود الإغلاق.

وتجري حملة التلقيح التي أطلقت في ديسمبر على قدم وساق، مع إعطاء جرعة واحدة على الأقل لشخص راشد من أصل كل ثلاثة راشدين من السكان.

وعدت الحكومة بأن جميع الراشدين سيتلقون جرعة أولى من اللقاح المضاد لكورونا بحلول أواخر يوليو، معلنة بذلك تقديم هذا الموعد الذي كان مقرراً في البداية في سبتمبر. إلا أن جونسون أكد أنه رغم التقدم المحرز فإن تخفيف الإغلاق سيكون "حذراً" و"تدرجياً".

أنقرة - وظفت حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نكزي انقلاب 1997، الذي يعرف في تركيا باسم "انقلاب ما بعد الحداثة"، والذي أطاح بحكومة رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان (1926 - 2011) الذي يعد عزاب الإسلام السياسي في تركيا، من أجل تحضيد الزخم لتمرير الدستور الجديد الذي ينوي أردوغان طرحه، والذي تحفظ عليه المعارضة بشدة.

وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن الأحد، إن بلاده تستحق دستوراً أفضل لكل المواطنين، يكون منارة تحقق القضاء على جميع محاولات التدخل غير الديمقراطية في الحياة السياسية، وعلى رأسها الانقلابات العسكرية.

وأجهدت الحكومة الائتلافية التي تأسست في 28 يونيو 1996، برئاسة أربكان اتهامات بـ"تشكيل خطر على النظام" و"دعم الرجعية"، بعد فترة وجيزة من تسلمها مهام عملها، حيث أرغم أربكان على تقديم استقالته بعدها.

ومؤخراً، أعلن أردوغان أن الوقت حان من أجل دراسة دستور جديد لتركيا، وفي أعقاب ذلك أيد زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي الخطوة، مؤكداً حاجة تركيا إلى دستور جديد.

وتثير دعوة أردوغان إلى وضع دستور جديد للبلاد تساؤلات حول غايته من ذلك، وفي حين يقول أردوغان إنه يريد وضع "أول دستور مدني" في تاريخ تركيا، يرى خبراء أن للرئيس التركي مارب أخرى.

وتشكل المعارضة برغبة أردوغان في تطبيق إصلاحات حقيقية، فيما يبدي المدافعون عن حقوق الإنسان قلقهم من تصاعد القمع وتدهور دولة القانون منذ عدة سنوات.

وقال زعيم حزب الشعب الجمهوري، وهو أبرز حزب معارض، كمال كيليجدار أوغلو إن "حكومة لا تحترم الدستور المعتمد، لا يمكنها صياغة نص أكثر ديمقراطية... أخشى أن يؤدي هذا المشروع إلى تعزيز النزعة السلطوية".

كما تخشى المعارضة أن تكون النقاشات حول الدستور الجديد مجرد تحويل للانتظار، يتيح لأردوغان مجرد الانتباه عن أثار الوباء والركود الاقتصادي.

وقال إيريس شاهين، نائب رئيس حزب الديمقراطية والتقدم الذي أطلقه

وأضاف هالدانغ أن الأمر لم يعد يتعلق كما كان من قبل بهجمات عنيفة تصدر انطلاقاً من أحداث مظاهرات، وقال "إنما يزداد تشكيل مجموعات صغيرة ترتكب أعمال عنف خطيرة بشكل مخطط له".

لندن - أعلنت الحكومة البريطانية الأحد أن جميع العائلات في إنجلترا التي لديها أطفال في سن الدراسة ستحصل مجاناً على كل اللوازم الضرورية لاختبارات الكشف عن فيروس كورونا في المنزل.

وتأتي الخطوة في إطار جهود القضاء على العدوى الناتجة عن حالات الإصابة غير المصحوبة بأعراض، حيث من المقرر أن يتم استئناف الدراسة في إنجلترا في الثامن من مارس.

وسيمت إرسال الاختبارات للأطفال وأولياء أمورهم، وكذلك للأشخاص الذين يتكهنون بأطفال المدارس، كسائقي الحافلات المدرسية على سبيل المثال.

وبموجب الخطة، سيتم إجراء اختبارات في الأسبوع لكل شخص، وسيتم إجراء اختبارات على الطلاب في المدارس الثانوية ثلاث مرات بالمدارس في بداية العام الدراسي، قبل أن يخضعوا للاختبار في المنزل.

وقال وزير الصحة مات هانوكوك في بيان إننا "نعلم أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص مصابين بمرض كوفيد - 19 لا تظهر عليه أي أعراض، لذا فإن الهدف من الاختبارات المنتظمة منع المزيد من الحالات الإيجابية عن المدارس والكليات".

وقالت الحكومة إن أي شخص تأتي نتيجة اختبار إيجابية، يتعين عليه حينئذ أن يجري متابعة عن طريق اختبارات تفاعل سلسلة إنزيم البوليميراز المعروف اختصاراً باسم "بي.سي.آر." للكشف عن فايروس كورونا.

خلافات داخل الحكومة الألمانية تعرق تمويل خطط مناهضة التطرف

الاستخبارات الداخلية ترصد زيادة في التطرف بين متشددين يساريين



رايات التطرف على أعتاب البوندستاغ

الديمقراطي الوطني الذي يعد أكثر تطرفاً من حزب البديل لأجل ألمانيا، وكذلك عناصر من حزب متطرف يدعى الطريق الثالث.

وتشمل المعسكرات تدريبات قتالية وتعلم حمل السلاح والتعامل معه ومع الذخائر وكيفية تنفيذ الهجمات الإرهابية، وبعد انتهاء التدريبات ينضم البعض إلى معسكرات القتال الروسية في أوكرانيا لتغذية الصراع بالمنطقة.

وإلى جانب التطرف اليميني الذي يعد الأخطر في ألمانيا، صرح رئيس الاستخبارات الداخلية بألمانيا بأنه يرى تطرفاً متزايداً لدى "يساريين متشددين" موجّهين نحو العنف".

وقال توماس هالدانغ الأحد "إننا نرصد تطوراً لهجمات يسارية متطرفة تتسم بأنها موجهة تماماً ناحية أهداف معينة وتستهدف بشكل متزايد أشخاصاً بشكل فردي (...). يتعين علينا مراقبة إذا ما كان هذا التطرف الراديكالي يتطور لتشكيل هيكل إرهابية أم لا".

وأضاف هالدانغ أن الأمر لم يعد يتعلق كما كان من قبل بهجمات عنيفة تصدر انطلاقاً من أحداث مظاهرات، وقال "إنما يزداد تشكيل مجموعات صغيرة ترتكب أعمال عنف خطيرة بشكل مخطط له".

وأشار رئيس الاستخبارات الداخلية بألمانيا إلى أن العنف كما تتّم رؤيته حالياً موجه "بلا قيود ضد سلطة الدولة وكذلك أيضاً ضد معارضين سياسيين".

السامية كما لم تفعل الحكومة من قبل".

وأكد ماير أنه وعلى مستوى السلطات الأمنية والاتحادية، هناك تحسين مستمر لوضع المتطرف، واعتبر أن استخدام الشرطة الاتحادية لمكافحة التطرف اليميني.

ووصف الوزير أعمال العنف المعادية للسامية بأنها "رابطة مهم" في المشهد اليميني المتطرف، واعتبر أن استخدام نظريات المؤامرة بشكل عاراً على ألمانيا. ويوجد ملجأ آخر للتهديد الأمني في ألمانيا يتعلق بتشدّد المراقبة على حمل الأسلحة. وقالت صحيفة بيلد الألمانية واسعة الانتشار إنه يوجد حوالي 5.4 مليون قطعة سلاح في البلاد.

وتقلق وزارة الداخلية خاصة من تنامي بحث اليمين المتطرف عن أسلحة من جميع الأنواع. وحجزت الشرطة 1091 قطعة سلاح في 2018 مقابل 676 في العام السابق في إطار تحقيقات حول مخالفات وجرائم منسوبة لليمين المتطرف.

ونادى أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ بتعزيز التشريعات حول الأسلحة، وهو ما يعد تحدياً في بلد مولع برياضة الرماية. وتتهم ألمانيا الاستخبارات الروسية بإنتشاء معسكرات تدريب واستعداد اليمينيين متطرفين من ألمانيا إليها، ومن ضمن المشاركين في هذه المجموعات عناصر جناح الشباب في الحزب

وسجلت البلاد ارتفاعاً كبيراً في عدد المتطرفين اليمينيين في العام الماضي، وأفادت تقارير استخباراتية أن عددهم في البلاد بلغ 32.080 فرداً العام الماضي ويعتقد هذا زيادة تقارب 8000 فرد مقارنة بـ 24.100 المسجل في العام قبل الماضي.

وأشارت التقارير إلى أن حوالي 7000 عضو من قسم الشباب المنضوي تحت حزب البديل من أجل ألمانيا، ثالث القوى البرلمانية، فضلا عن أعضاء آخرين في فصائل متطرف آخر يعرف باسم "الجناح" كانوا جميعهم تحت مراقبة عين المخابرات الداخلية الألمانية بسبب ميلهم المتطرفة المنضوية تحت الأحزاب اليمينية المتطرفة.

ويتبنى النازيون الجدد وهم يمينيون متطرفون يعتبرون أنفسهم امتداداً للنظام النازي الذي حكم ألمانيا بين 1933 و1945، شعاعات الأيديولوجيا النازية مثل الصليب المعقوف ويعتقدون أفكاراً معادية للمهاجرين والأشخاص غير المخدّرين من أصل ألماني.

ولعل قلق السياسيين الألمان من ازدياد هذه الظاهرة يعود إلى فضاء النظام النازي. فقد لقي أكثر من 6 ملايين يهودي حتفهم من قبل النازيين في عمليات منظمة، معظمهم قتلوا في معسكرات الاعتقال.

وفي خضم ذلك قال وزير الدولة للشؤون البرلمانية شتيفان ماير إنه "تم اتخاذ العديد من الإجراءات ضد التطرف اليميني والعنصرية ومعاداة

تصلطم مطالب الأحزاب السياسية الألمانية باتخاذ سياسات وإجراءات أوسع ضد اليمين المتطرف ومكافحة معاداة السامية خاصة في أعقاب عدد من الاعتقالات شملت بعض السياسيين الألمان برفض الإدارات الفيدرالية التوقيع على خط التمويل الضروري لتنفيذ هذه الخطط.

برلين - تسببت خلافات داخل الحكومة الألمانية في عرقلة تمويل الخطط المناهضة للتطرف ومعاداة السامية والعنصرية في وقت تحذر فيه أجهزة الاستخبارات من تفاقم مخاطر التطرف العنيف.

وامتنعت إدارات فيدرالية ألمانية عن التوقيع على التقرير الختامي للجنة الوزارية التي تقودها المستشارة أنجيلا ميركل، وذلك على خلفية عدم صرف الأموال من الميزانية المخصصة لعام 2021، وهي الأموال التي لا يمكن بدء المشروعات بدونها.

وكانت اللجنة الوزارية لمكافحة التطرف اليميني والعنصرية صادقت في نوفمبر الماضي على وثيقة مكونة من 89 بنداً لمباشرة مشروعات ملموسة لمكافحة العنصرية والتطرف، وهو ما جاء في أعقاب هجمات دامية لليمين المتطرف بمدينة هاناو عام 2020، إضافة إلى هجوم معاد السامية في 2019.

وبحسب التقارير الألمانية تم تخصيص 150 مليون يورو بالفعل في ميزانية عام 2021 لمشروعات مكافحة العنصرية، إلا أن الوزراء المعنيين لم يتمكنوا بعد من الوصول إلى هذه الأموال بسبب رفض الإدارات المسؤولة.

150

لا يستطيع المعنيون بمكافحة التطرف الوصول إليها

وتزامن هذه التطورات مع صدور التقرير السنوي لهيئة حماية الدستور (المخابرات الداخلية الألمانية) لعام 2019 الذي قدمه وزير الداخلية هورست زيهوفر في 9 يوليو 2020، وتحدث فيه عن ارتفاع حاد في حوادث معاداة السامية والتطرف اليميني والعنصرية، ووصف التطرف اليميني بأنه أكبر تهديد للأمن في ألمانيا.

وتواجه ألمانيا تزايداً لافتاً في عدد جرائم اليمين المتطرف، ما يؤشر على توسع نطاق فكر عنصري يهدد التعايش المشترك.

إيران تقر بإهمال حقوق النساء والسنة

وكان تقرير الأمم المتحدة في مارس 2018 قد أورد تفاصيل الإعدامات التي أصدرت في حق معتقلين سنة أكراه، بجانب اعتقالاتهم بتهمة مثل "الأكل في مكان عام ومزاولة الأنشطة الدينية والإفطار في نهار رمضان والاحتفال بنتائج الاستفتاء في كردستان العراق". كما أوردت مراكز حقوقية مثل "هيرانا" معلومات عن الظروف السيئة التي يعانونها المعتقلون السنة في السجون الإيرانية.



أقلية سنية مضطهدة

التعليمية المسموح بها على كلفتها حتى تراجعها وزارة التعليم لتتم الموافقة عليها. وبينما تستطيع الأقليات المعتزلة بها في إيران فتح مدارس خاصة بها، فإن الأقلية السنية قد حرمت من ذلك.

ويتركز المواطنون الإيرانيون السنة في محافظات كردستان وخوزستان وسيستان وبلوشستان، حيث يتعرضون لصنوف من الاضطهادات على يد السلطة القضائية والإمنية.

طهران - أقر إسحاق جهانغيري النائب الأول للرئيس الإيراني حسن روحاني، الأحد، بإهمال بلاده حقوق النساء والطائفة السنية، فيما يتعرض رجال الدين السنة والمصلون إلى التضييق على مستوى ممارسة الشعائر، بحسب تقرير الحريات الدينية حول العالم الصادر عن الحكومة الأميركية.

وخلال مشاركته في فعالية بمحافظة غلستان، تطرق جهانغيري إلى عدد من مشاكل البلاد. ولفت إلى أن الشعب يتمتع بحقوق متساوية في البلاد بغض النظر عن الدين والطائفة والعرق.

وأضاف "أعترف بأن حقوق السنة والنساء مهملة"، مشيراً إلى أن الحكومة الإيرانية تسعى لرفع عدد النساء في المواقع القيادية.

وأكد أن حل المشاكل التي تواجه السنة في البلاد يقع على عاتق الحكومة. وأشار إلى ضرورة منح الأمل للشباب والنساء وأتباع مختلف الطوائف حول مستقبل إيران.

والاضطهاد يبدأ في مراحل مبكرة من عمر المواطن السني الذي يجبر وهو وبغية الأقليات على دراسة مناهج المذهب الشيعي.

وتجبر الأقليات الإيرانية التي لا تتحدث الفارسية على ترجمة المناهج